إستراتيجية الأمن الوطني

للولايات المتحدة الامريكية

نوفمبر ٢٠٢٥

ترجمة: فيصل الحمد X: @Ah64Faisal

البيت الأبيض

واشنطن

أيها المواطنون الأمريكيون:

على مدى الأشهر التسعة الماضية، تمكّنّا من انتشال وطننا – والعالم – من حافة الكارثة والدمار. بعد أربع سنوات من الضعف والتطرف والإخفاقات القاتلة، تحركت إدارتي بسرعة تاريخية وبعجلة قصوى لاستعادة قوة أمريكا في الداخل والخارج، وجلب السلام والاستقرار إلى عالمنا.

لم تُحقّق أي إدارة في التاريخ تحولًا بهذا الحجم وفي فترة زمنية قصيرة كهذه.

منذ يومي الأول في المنصب، استعدنا حدود الولايات المتحدة السيادية ونشرنا القوات المسلحة الأمريكية لوقف غزو بلادنا. تخلّصنا من الأيديولوجيا الجندرية الراديكالية و"الجنون المستيقظ" داخل قواتنا المسلحة، وبدأنا تعزيز جيشنا باستثمار بلغ تريليون دولار. أعدنا بناء تحالفاتنا وجعلنا حلفاءنا يساهمون أكثر في دفاعنا المشترك – بما في ذلك التزام تاريخي من دول الناتو لرفع الإنفاق الدفاعي من ٢٪ إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أطلقنا العنان لإنتاج الطاقة الأمريكية لاستعادة استقلالنا، وفرضنا رسومًا جمركية تاريخية لإعادة الصناعات الحيوية إلى الوطن.

في عملية مطرقة منتصف الليل، دمّرنا قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم بالكامل. وصنّفتُ الكارتيلات المنخرطة في تجارة المخدرات والعصابات الأجنبية الوحشية التي تنشط في منطقتنا كمنظمات إرهابية أجنبية. وعلى مدى ثمانية أشهر فقط، أنهينا ثمانية صراعات مشتعلة – بما في ذلك بين كمبوديا وتايلاند، كوسوفو وصربيا، الكونغو ورواندا، باكستان والهند، إسرائيل وإيران، مصر وإثيوبيا، أرمينيا وأذربيجان، إضافة إلى إنهاء الحرب في غزة مع عودة جميع الرهائن الأحياء إلى عائلاتهم.

أمريكا قوية ومُحترَمة مرة أخرى – وبفضل ذلك، نصنع السلام في أنحاء العالم.

في كل ما نقوم به، نضع أمريكا أولاً.

وما يأتي لاحقاً هو استراتيجية الأمن القومي التي توضح وتبني على الخطوات الاستثنائية التي حققناها. هذا الوثيقة هي خريطة طريق لضمان بقاء الولايات المتحدة أعظم وأنجح دولة في تاريخ البشرية، وموطن الحرية على وجه الأرض. وفي السنوات القادمة، سنواصل تطوير كل جانب من جوانب قوتنا الوطنية – وسنجعل أمريكا أكثر أماناً، وأكثر ثراءً، وأكثر حريةً، وأعظم، وأكثر قوة من أي وقت مضى.

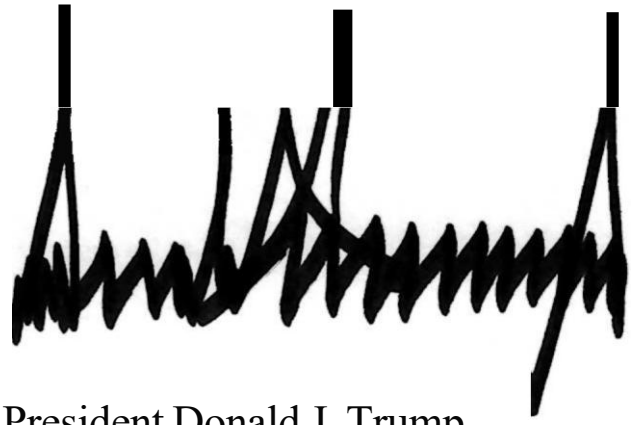

President Donald J. Trump

الرئيس دونالد ج. ترامب

البيت الأبيض

نوفمبر ٢٠٢٥

جدول المحتويات

I. المقدمة -ما هي الاستراتيجية الأمريكية؟ 1

1. كيف انحرفت "الاستراتيجية" الأمريكية عن مسارها 1

2. التصحيح الضروري والمرحّب به من الرئيس ترامب 2

II. ماذا يجب أن تريد الولايات المتحدة؟ 3

1. ماذا نريد بشكل عام؟ 3

2. ماذا نريد في العالم ومن العالم؟ 5

III. ما هي الوسائل المتاحة لأمريكا لتحقيق ما نريد؟ 6

IV. الاستراتيجية 8

1. المبادئ 8

2. الأولويات 11

3. المناطق 15

A. نصف الكرة الأرضية الغربي 15

B. آسيا 19

C. أوروبا 25

D. الشرق الأوسط 27

E. أفريقيا 29

I. المقدمة - ما هي الاستراتيجية الأمريكية؟

١. كيف انحرفت "الاستراتيجية" الأمريكية عن مسارها

لكي تبقى أمريكا الدولة الأقوى، والأغنى، والأكثر نفوذًا، والأكثر نجاحًا في العالم لعقودٍ قادمة، تحتاج بلادنا إلى استراتيجية متماسكة ومركّزة توضّح كيفية تعاملنا مع العالم. ولكي ننجح في ذلك، يجب على جميع الأمريكيين أن يعرفوا، بشكل واضح، ما الذي نحاول تحقيقه ولماذا.

الـ "استراتيجية "هي خطة عملية وواقعية تشرح الرابط الجوهري بين الغايات والوسائل؛ فهي تبدأ من تقييم دقيق لما هو مرغوب، وما الأدوات المتاحة - أو التي يمكن توفيرها بشكل واقعي - لتحقيق النتائج المطلوبة.

يجب على أي استراتيجية أن تُقيّم وتُرتّب وتُحدّد الأولويات. فليس كل دولة، أو منطقة، أو قضية، أو هدف - مهما كان جديرًا بالاهتمام - يمكن أن يكون في صميم الاستراتيجية الأمريكية. إن الهدف من السياسة الخارجية هو حماية المصالح الوطنية الأساسية، وهذا هو التركيز الوحيد لهذه الاستراتيجية.

لقد قصّرت الاستراتيجيات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة - فقد كانت عبارة عن قوائم طويلة من الأمنيات أو النتائج المرغوبة؛ ولم تحدد بوضوح ما نريده، بل اكتفت بعبارات عامة فضفاضة؛ وغالبًا ما أساءت تقدير ما ينبغي أن ننشده في الأصل.

بعد نهاية الحرب الباردة، أقنع قادة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة أنفسهم بأن السيطرة الأمريكية الدائمة على العالم بأكمله تصب في مصلحة البلاد. لكن شؤون الدول الأخرى لا تعنينا إلا إذا كانت أنشطتها تهدد مصالحنا مباشرة.

لقد أخطأت النخب الأمريكية في حساب مدى استعداد الشعب الأمريكي لتحمّل أعباء عالمية إلى أجل غير مسمى، بينما لم يرَ المواطنون أي صلة بين هذه الأعباء وبين مصالحهم الوطنية. كما بالغوا في تقدير قدرة أمريكا على تمويل دولة الرعاية والأنظمة التنظيمية والإدارية الضخمة في الوقت نفسه الذي تمول فيه مجمعًا عسكريًا-دبلوماسيًا-استخباراتيًا-تنمويًا واسعًا. وقد راهنوا -بشكل خاطئ ومدمر- على العولمة وما يسمى "التجارة الحرة"، الأمر الذي أدّى إلى تفريغ الطبقة الوسطى والقاعدة الصناعية التي تقوم عليها الهيمنة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. وسمحوا للحلفاء والشركاء بنقل تكاليف دفاعهم إلى الشعب الأمريكي، وأحيانًا بجرّ الولايات المتحدة إلى صراعاتٍ ومنافسات لم تكن في مصلحتها، ولا تخدم أمنها، ولا يريدها الشعب الأمريكي.

وقد دفعوا السياسة الأمريكية إلى التورّط في خلافات وصراعات تمثّل جوهر مصالح دول أخرى لكنها هامشية أو لا علاقة لها بمصالحنا نحن. كما ربطوا التوجّه السياسي الأمريكي بشبكة من المؤسسات الدولية، بعضها يقوم على عداء صريح لأمريكا، والعديد منها يقوم على نزعة عابرة للحدود تسعى بشكل مباشر إلى تذويب سيادة الدول الفردية. وباختصار، لم يكتفِ قادتنا بالسعي وراء هدف غير مرغوب ومستحيل التحقيق، بل إنهم أثناء ذلك قوّضوا الأدوات والقدرات الأساسية اللازمة لتحقيق أي هدف: أي الطبيعة الجوهرية لأمتنا التي بُنيت عليها قوتها وثروتها وقيمها الأخلاقية.

٢. *التصحيح الضروري والمرحَّب به الذي قدّمه الرئيس ترامب*

لم يكن أي من هذا أمرًا حتميًا. فقد أثبتت إدارة الرئيس ترامب الأولى أنه مع وجود القيادة المناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة كان بالإمكان تجنّب كل ما سبق، وكان من الواجب تجنّبه، بل وتحقيق ما هو أكثر بكثير. فقد نجح هو وفريقه في توظيف القوة العظيمة لأمريكا لتصحيح المسار والبدء في إدخال البلاد في عصر ذهبي جديد. إن مواصلة الولايات المتحدة السير في هذا الطريق هي الغاية الكبرى لإدارة الرئيس ترامب الثانية، والغاية الأساسية من هذا الوثيقة.

والأسئلة المطروحة أمامنا الآن هي: ١) ماذا يجب أن تريد الولايات المتحدة؟ ٢) ما الوسائل المتاحة لنا لتحقيق ذلك؟ و٣) كيف نصل بين الغايات والوسائل في استراتيجية أمن قومي قابلة للتطبيق؟

II. اذا يجب أن تريد الولايات المتحدة؟

1 . ماذا نريد بشكل عام؟

أولاً وقبل كل شيء، نريد استمرار بقاء الولايات المتحدة وسلامتها كجمهورية مستقلة ذات سيادة، تعمل حكومتها على حماية الحقوق الطبيعية التي وهبها الله لمواطنيها، وتُعطي الأولوية لرفاههم ومصالحهم.

نريد حماية هذا البلد، وشعبه، وأراضيه، واقتصاده، وطريقة حياته من الهجمات العسكرية ومن التأثيرات الأجنبية العدائية، سواء كانت تجسّسًا، أو ممارسات تجارية استغلالية، أو تهريب مخدرات وبشر، أو دعاية مدمّرة وعمليات تأثير، أو اختراقًا ثقافيًا، أو أي تهديد آخر لأمّتنا.

نريد السيطرة الكاملة على حدودنا، وعلى نظام الهجرة لدينا، وعلى شبكات النقل التي يدخل من خلالها الأشخاص إلى بلدنا، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني. ونريد عالمًا لا تكون فيه الهجرة مجرد "منظَّمة"، بل عالمًا تعمل فيه الدول ذات السيادة معًا لوقف -وليس تسهيل- تدفّقات السكان المزعزعة للاستقرار، وأن تمتلك السيطرة الكاملة على من تسمح بدخوله ومن لا تسمح.

نريد بنية تحتية وطنية مرنة قادرة على تحمّل الكوارث الطبيعية، ومقاومة التهديدات الأجنبية وإحباطها، ومنع أو تخفيف أي أحداث قد تُلحق الضرر بالشعب الأمريكي أو تُعطّل الاقتصاد الأمريكي. ولا ينبغي لأي خصم أو خطر أن يكون قادرًا على وضع أمريكا تحت التهديد.

نريد تجنيد وتدريب وتسليح ونشر أقوى جيش في العالم، جيشًا يتمتع بأعلى درجات القوة والفتك والتقدم التكنولوجي، وذلك لحماية مصالحنا وردع الحروب، وإذا لزم الأمر كسبها بسرعة وحسم، مع تحقيق أدنى مستوى ممكن من الخسائر في صفوف قواتنا. ونريد جيشًا يكون فيه كل فردٍ من أفراده فخورًا بوطنه وواثقًا تمامًا بمهمته.

نريد أقوى وأوثق وأكثر حداثة لقدرة الردع النووي في العالم، إضافةً إلى أنظمة دفاع صاروخي من الجيل القادم -بما في ذلك قبة ذهبية لحماية الوطن الأمريكي- وذلك لحماية الشعب الأمريكي، والأصول الأمريكية في الخارج، وحلفاء الولايات المتحدة.

نريد أقوى اقتصاد في العالم، والأكثر ديناميكية وابتكارًا وتطورًا. فالاقتصاد الأمريكي هو الركيزة الأساسية لطريقة الحياة الأمريكية، التي تعد بالازدهار الواسع والشامل وتحققه، وتوفر فرص الصعود الاجتماعي،

وتكافئ العمل الجاد. كما أن اقتصادنا هو الأساس لمكانتنا العالمية والقاعدة الضرورية لقوتنا العسكرية.

نريد أقوى قاعدة صناعية في العالم. فالقوة الوطنية الأمريكية تعتمد على قطاع صناعي قوي قادر على تلبية متطلبات الإنتاج في زمن السلم وزمن الحرب على حدٍّ سواء. وهذا يتطلّب ليس فقط قدرة مباشرة على الإنتاج الصناعي الدفاعي، بل أيضًا قدرة إنتاجية مرتبطة بالصناعات الدفاعية. إن تنمية القوة الصناعية الأمريكية يجب أن تصبح أعلى أولوية في السياسة الاقتصادية الوطنية.

نريد أقوى قطاع طاقة في العالم، قطاعًا منتجًا ومبتكرًا، لا يقتصر دوره على تزويد النمو الاقتصادي الأمريكي بالطاقة، بل يكون أيضًا من بين أبرز الصناعات التصديرية الأمريكية بحد ذاته.

نريد أن نبقى الدولة الأكثر تقدّمًا علميًا وتكنولوجيًا وابتكارًا في العالم، وأن نواصل البناء على هذه القدرات. ونريد أيضًا حماية ملكيتنا الفكرية من السرقة الأجنبية. إن الروح الريادية الأمريكية تُعد ركيزة أساسية لاستمرار تفوقنا الاقتصادي وهيمنتنا العسكرية؛ ويجب الحفاظ عليها.

نريد الحفاظ على قوة الولايات المتحدة الناعمة التي لا مثيل لها، والتي من خلالها نمارس نفوذًا إيجابيًا في مختلف أنحاء العالم بما يخدم مصالحنا. وفي ذلك، سنظل غير معتذرين عن تاريخ بلدنا وحاضره، مع احترام أديان وثقافات وأنظمة حكم الدول الأخرى واختلافها عنا. إن القوة الناعمة التي تخدم المصلحة الوطنية الحقيقية لأمريكا لا تكون فعّالة إلا إذا كنّا نؤمن بعظمة بلادنا الجوهرية ونُبلها.

وأخيرًا، نريد استعادة وتجديد الصحة الروحية والثقافية لأمريكا، إذ لا يمكن تحقيق الأمن على المدى الطويل بدونها. نريد أمريكا تعتزّ بأمجادها الماضية وبأبطالها، وتنظر كذلك إلى عصر ذهبي جديد ينتظرها. ونريد شعبًا فخورًا وسعيدًا ومتفائلًا بأنه سيترك بلاده للجيل القادم أفضل مما وجدها. نريد مجتمعًا يعمل فيه الجميع -من دون أن يبقى أحد خارج دورة العمل- ويشعر كل فرد فيه بالرضا لأنه يعلم أن عمله ضروري لازدهار وطننا ورفاهية الأفراد والعائلات. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون تزايد أعداد الأسر القوية التقليدية التي تربي أطفالاً أصحاء.

٢ . ماذا نريد في العالم ومن العالم؟

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلّب تعبئة كل موارد قوتنا الوطنية. مع ذلك، يبقى تركيز هذه الاستراتيجية منصبًّا على السياسة الخارجية. فما هي المصالح الجوهرية للولايات المتحدة في سياستها الخارجية؟ وماذا نريد في العالم ومن العالم؟

- نريد أن نضمن أن يبقى نصف الكرة الغربي مستقرًا بدرجة كافية ومحلّ حكم فعّال يمنع ويثبط الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة؛ ونريد نصف كرة غربيًا تتعاون حكوماته معناً ضد إرهابيي المخدرات، والكارتيلات، والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود؛ ونريد نصف كرة غربيًا خالٍ من التدخلات الأجنبية العدائية أو من سيطرة قوى معادية على الأصول الحيوية، وبحيث يدعم سلاسل الإمداد الاستراتيجية؛ كما نريد ضمان استمرار وصولنا إلى المواقع الاستراتيجية الأساسية. وبمعنى آخر، سنُعلن ونُطبّق "الملحق الترامبي" لعقيدة مونرو.
- نريد إيقاف وعكس مسار الضرر المستمر الذي تُلحقه الجهات الأجنبية بالاقتصاد الأمريكي، مع الحفاظ على حرية وانفتاح منطقة الهندي-الهادئ، وصون حرية الملاحة في جميع الممرات البحرية الحيوية، وضمان وجود سلاسل إمداد آمنة وموثوقة وتوفير الوصول إلى المواد الاستراتيجية الأساسية (المواد الحرجة).
- نريد دعم حلفائنا في الحفاظ على حرية وأمن أوروبا، وفي الوقت نفسه استعادة ثقة أوروبا الحضارية بنفسها وتعزيز هويتها الغربية.
- نريد منع أي قوة معادية من الهيمنة على الشرق الأوسط، وعلى موارد النفط والغاز فيه، وعلى نقاط الاختناق الحيوية التي تمر عبرها هذه الموارد، وذلك مع تجنّب حروب اللا نهاية التي استنزفتنا في تلك المنطقة وكلفتنا أثمانًا باهظة.
- نريد أن نضمن أن التكنولوجيا الأمريكية والمعايير الأمريكية -خصوصاً في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية والحوسبة الكمية- هي التي تقود العالم إلى الأمام.

هذه هي المصالح الوطنية الجوهرية والحيوية للولايات المتحدة. ورغم أن لدينا مصالح أخرى كذلك، فإن هذه هي المصالح التي يجب أن نركّز عليها قبل أي شيء آخر، والتي سيكون تجاهلها أو إهمالها خطرًا كبيرًا علينا.

III. ما الوسائل المتاحة أمام أمريكا لتحقيق ما نريد؟

تحتفظ أمريكا بأكثر موقع يحسده العالم، مع امتلاكها أصولًا وموارد ومزايا رائدة عالميًا، بما في ذلك:

- نظام سياسي لا يزال قادرًا على التصحيح والتعديل عند الحاجة؛
- أكبر اقتصاد في العالم وأكثرها ابتكارًا، وهو اقتصاد يولّد ثروة يمكن استثمارها في مصالحنا الاستراتيجية، ويمنحنا نفوذًا على الدول التي ترغب في الوصول إلى أسواقنا؛
- النظام المالي والأسواق الرأسمالية الرائدة عالميًا، بما في ذلك احتفاظ الدولار بوضعه كعملة احتياطية دولية؛
- القطاع التكنولوجي الأكثر تقدّمًا وابتكارًا وربحية في العالم، والذي يدعم اقتصادنا، ويوفّر ميزة نوعية لجيشنا، ويُعزّز نفوذنا العالمي؛
- أقوى وأقدر قوة عسكرية في العالم؛
- شبكة واسعة من التحالفات، تشمل حلفاء بمعاهدات وشركاء في أهم المناطق الاستراتيجية في العالم؛
- جغرافيا مثالية تضم موارد طبيعية وفيرة، ولا توجد فيها قوى منافسة مسيطرة في نصف الكرة الغربي، ولها حدود آمنة من الغزو العسكري، وتفصلها عن القوى الكبرى الأخرى محيطات شاسعة؛
- قوة ناعمة لا مثيل لها ونفوذ ثقافي عالمي؛
- شجاعة الشعب الأمريكي وإرادته ووطنية مواطنيه.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال البرنامج المحلي القوي للرئيس ترامب، فإن الولايات المتحدة تقوم بما يلي:

- إعادة ترسيخ ثقافة الكفاءة، واجتثاث ما يُسمّى بسياسات التنوع والإنصاف والشمول (DEI) وغيرها من الممارسات التمييزية والمضادة للتنافسية التي تُضعف مؤسساتنا وتُعيق تقدّمنا؛
- إطلاق العنان لقدرتنا الهائلة على إنتاج الطاقة كأولوية استراتيجية لدعم النمو والابتكار، ولتعزيز الطبقة الوسطى وإعادة بنائها؛
- إعادة التصنيع داخل الاقتصاد الأمريكي، وذلك أيضًا لدعم الطبقة الوسطى، وللسيطرة على سلاسل الإمداد وقدرات الإنتاج الخاصة بنا.

- **إعادة الحرية الاقتصادية للمواطنين من خلال تخفيضات ضريبية تاريخية وجهود واسعة لإزالة القيود التنظيمية، مما يجعل الولايات المتحدة الوجهة الأولى لممارسة الأعمال واستثمار رأس المال؛**
- **الاستثمار في التقنيات الناشئة والعلوم الأساسية لضمان استمرار ازدهارنا، والحفاظ على ميزتنا التنافسية، وتحقيق التفوّق العسكري للأجيال القادمة.**

هدف هذه الاستراتيجية هو الربط بين جميع هذه الأصول الريادية عالمياً وغيرها، لتعزيز قوة أمريكا وتفوّقها وجعل بلادنا أعظم مما كانت عليه في أي وقت مضى.

IV. الاستراتيجية

1. *المبادئ*

إن السياسة الخارجية للرئيس ترامب عملية من دون أن تكون "براجماتية" بالمعنى النظري، وواقعية من دون أن تكون "واقعية" كمذهب فكري، ومبدئية من دون أن تكون "مثالية"، وقوية من دون أن تكون "متشددة"، ومتحفّظة من دون أن تكون "حمائمية". إنها سياسة لا تقوم على أيديولوجيا سياسية تقليدية، بل تقوم قبل كل شيء على ما يخدم مصلحة أمريكا. أو بكلمتين "أمريكا أولاً".

لقد رسّخ الرئيس ترامب إرثه بوصفه "رئيس السلام". فبالإضافة إلى النجاح اللافت الذي حققه خلال ولايته الأولى عبر اتفاقات أبراهام التاريخية، استثمر الرئيس ترامب قدرته على عقد الصفقات ليحقق سلامًا غير مسبوق في ثمانية صراعات حول العالم خلال ثمانية أشهر فقط من ولايته الثانية. فقد تفاوض على إحلال السلام بين؛ كمبوديا وتايلاند، كوسوفو وصربيا، الكونغو الديمقراطية ورواندا، باكستان والهند، إسرائيل وإيران، مصر وإثيوبيا، أرمينيا وأذربيجان، كما أنهى حرب غزة مع عودة جميع الرهائن الأحياء إلى عائلاتهم.

إن إيقاف الصراعات الإقليمية قبل أن تتصاعد إلى حروب عالمية تجرّ قاراتٍ بأكملها إلى الفوضى، هو أمر يستحق اهتمام القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمثّل أولوية لهذه الإدارة. فالعالم المشتعل، حيث تصل الحروب إلى سواحلنا، يضرّ بالمصالح الأمريكية. يستخدم الرئيس ترامب دبلوماسية غير تقليدية، وقوة أمريكا العسكرية، والنفوذ الاقتصادي لإخماد بؤر الانقسام بين الدول ذات القدرات النووية العسكرية، ولإنهاء الحروب العنيفة المتجذّرة في كراهية تعود لقرون وذلك بشكل دقيق ومحسوب.

لقد أثبت الرئيس ترامب أن السياسات الخارجية والدفاعية والاستخباراتية الأمريكية يجب أن تقوم على المبادئ الأساسية التالية:

- <u>تحديد مركّز للمصلحة الوطنية</u>. فمنذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، دأبت الإدارات الأمريكية على إصدار استراتيجيات أمن قومي توسّع تعريف "المصلحة الوطنية" إلى حدٍّ يجعل كل قضية تقريبًا داخلة ضمن نطاقها. لكن التركيز على كل شيء يعني عدم التركيز على أي شيء. لذلك، ستكون المصالح الأمنية القومية الجوهرية لأمريكا هي محور تركيزنا.

- <u>السلام من خلال القوة</u>. فالقوة هي أفضل وسائل الردع. فعندما تُردَع الدول أو الجهات الأخرى

بشكل كافٍ عن تهديد المصالح الأمريكية، فإنها لن تُقدم على ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوة تُمكّننا من تحقيق السلام، لأن الأطراف التي تحترم قوتنا تسعى غالبًا إلى طلب مساعدتنا، وتكون أكثر تقبّلاً لجهودنا في حلّ النزاعات والحفاظ على السلام. ولذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على أقوى اقتصاد، وأن تطوّر أكثر التقنيات تقدمًا، وأن تعزّز الصحة الثقافية لمجتمعها، وأن تمتلك أقدر جيش في العالم.

- الميل إلى عدم التدخّل. في إعلان الاستقلال، وضع مؤسّسو أمريكا تفضيلًا واضحًا لسياسة عدم التدخّل في شؤون الدول الأخرى، وبيّنوا الأساس الذي تقوم عليه: فكما أن جميع البشر يمتلكون حقوقًا طبيعية متساوية منحها الله لهم، فإن جميع الأمم تستحق - بموجب قوانين الطبيعة وإله الطبيعة - أن تتمتع بـ "مكانة مستقلة ومتساوية" فيما بينها. وبالنسبة لدولةٍ مثل الولايات المتحدة، ذات مصالح واسعة ومتنوعة، فإن الالتزام الصارم بعدم التدخّل ليس ممكنًا دائمًا. ومع ذلك، يجب أن يجعل هذا المبدأ سقف التدخّل مرتفعًا جدًا، بحيث لا يتم اعتبار التدخّل "مبرّرًا" إلا في حالات محدودة ووفق ضوابط واضحة.
- الواقعية المرنة. ستكون السياسة الأمريكية واقعية في ما يتعلّق بما هو ممكن وما هو مرغوب السعي إليه في تعاملها مع الدول الأخرى. نحن نسعى إلى إقامة علاقات جيدة وعلاقات تجارية سلمية مع دول العالم من دون فرض الديمقراطية أو أي تغييرات اجتماعية أخرى عليهم تختلف جذريًا عن تقاليدهم وتاريخهم. ونحن نعترف ونؤكد أنه لا يوجد أي تعارض أو نفاق في العمل وفق هذا التقييم الواقعي، أو في الحفاظ على علاقات جيدة مع دول تختلف أنظمة حكمها ومجتمعاتها عن نظامنا، وفي الوقت ذاته تشجيع أصدقائنا المتماثلين معنا على التزام القيم المشتركة، بما يخدم مصالحنا أثناء ذلك.
- أولوية الأمم. إن الوحدة السياسية الأساسية في العالم هي -وستظل- الدولة القومية. ومن الطبيعي والعادل أن تضع كل دولة مصالحها أولاً وأن تحمي سيادتها. ويعمل العالم بأفضل صورة عندما تُعطي الدول الأولوية لمصالحها. ستضع الولايات المتحدة مصالحها أولاً، وفي علاقاتها مع الدول الأخرى ستشجّع تلك الدول على إعطاء الأولوية لمصالحها الوطنية أيضًا. نحن ندافع عن الحقوق السيادية للأمم، في مواجهة تدخلات المنظمات العابرة للحدود التي تقوّض السيادة، ونسعى إلى إصلاح تلك المؤسسات بحيث تساعد - بدلاً من أن تُعيق- سيادة الدول وتعزّز المصالح الأمريكية.

- **السيادة والاحترام**. ستقوم الولايات المتحدة -من دون اعتذار- بحماية سيادتها. ويشمل ذلك منع تآكلها على يد المنظمات الدولية والعابرة للحدود، أو عبر محاولات القوى أو الكيانات الأجنبية فرض الرقابة على خطابنا أو تقييد حق مواطنينا في حرية التعبير، أو عبر الضغط وعمليات التأثير التي تهدف إلى توجيه سياساتنا أو جرّنا إلى صراعات خارجية، وكذلك عبر الاستغلال الماكر لنظام الهجرة لبناء كتل تصويتية داخل بلدنا تكون موالية لمصالح أجنبية. ستحدد الولايات المتحدة مسارها الخاص في العالم، وترسم مصيرها بنفسها بعيدًا عن أي تدخل خارجي.
- **توازن القوى**. لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لأي دولة بأن تصبح مهيمنة إلى درجةٍ تمكّنها من تهديد مصالحنا. لذلك، سنعمل مع الحلفاء والشركاء للحفاظ على توازنات القوى العالمية والإقليمية بهدف منع ظهور خصوم مهيمنين. وبينما ترفض الولايات المتحدة مفهوم الهيمنة العالمية لنفسها، فإن عليها أيضًا منع الهيمنة العالمية وفي بعض الحالات حتى الإقليمية من قبل الآخرين. وهذا لا يعني إهدار الدم والمال لمحاصرة نفوذ كل القوى الكبرى أو المتوسطة في العالم. فحقيقة أن الدول الأكبر والأغنى والأقوى تمتلك نفوذًا أكبر هي حقيقة أزلية في العلاقات الدولية. وهذه الحقيقة تتطلّب في بعض الأحيان العمل مع الشركاء لإحباط طموحات تهدد مصالحنا المشتركة.

- **التركيز على العامل الأمريكي**. ستكون السياسات الأمريكية منحازة للعامل، وليس فقط للنمو الاقتصادي، وستُعطي الأولوية للعاملين الأمريكيين. يجب أن نعيد بناء اقتصاد يقوم على ازدهار واسع ومشترك، لا أن يكون الثراء فيه مركّزًا في القمة أو محصورًا في صناعات معينة أو مناطق محدودة من البلاد.
- **الإنصاف**. ستُصرّ الولايات المتحدة من التحالفات العسكرية إلى العلاقات التجارية وما بعدها على أن تتم معاملتها بإنصاف من قِبل الدول الأخرى. لن نتحمّل بعد اليوم، ولا نستطيع أن نتحمّل، الركوب المجاني، أو اختلال الميزان التجاري، أو الممارسات الاقتصادية الافتراسية، أو غيرها من الأعباء التي استنزفت حُسن نية أمتنا التاريخي وأضرت بمصالحنا. وكما نريد لحلفائنا أن يكونوا أغنياء وقادرين، يجب أن يرى حلفاؤنا كذلك أن في مصلحتهم أن تبقى الولايات المتحدة غنية وقادرة أيضًا. وعلى وجه الخصوص، نتوقع من حلفائنا أن يزيدوا بشكل كبير نسبة ما ينفقونه من ناتجهم المحلي الإجمالي (GDP)على دفاعهم الوطني، لتعويض الخلل الهائل المتراكم عبر عقود بسبب الإنفاق الأمريكي الأكبر بكثير.

- **<u>الكفاءة والاستحقاق</u>. إن ازدهار أمريكا وأمنها يعتمدان على تطوير الكفاءة وترسيخ مبدأ الاستحقاق. فالكفاءة والاستحقاق يُعدّان من أعظم مزايانا الحضارية: فحين يتم توظيف أفضل الأمريكيين وترقيتهم وتكريمهم، تظهر الابتكارات ويزدهر الاقتصاد. وإذا دُمّر مبدأ الكفاءة أو جرى تثبيطه بشكل منهجي، فإن الأنظمة المعقدة التي نعتمد عليها -من البنية التحتية إلى الأمن القومي إلى التعليم والبحث- ستتوقف عن العمل. وإذا خُنق مبدأ الاستحقاق، فإن مزايا أمريكا التاريخية في العلوم والتكنولوجيا والصناعة والدفاع والابتكار ستتلاشى. إن نجاح الأيديولوجيات المتطرفة التي تسعى إلى استبدال الكفاءة والاستحقاق بامتيازات تُمنح لمجموعات محددة سيجعل من أمريكا دولة لا يمكن التعرف عليها، وغير قادرة على الدفاع عن نفسها. وفي الوقت ذاته، لا يمكن السماح باستخدام "الجدارة" كذريعة لفتح سوق العمل الأمريكية أمام العالم تحت مسمى "جذب المواهب العالمية" بما يؤدي إلى الإضرار بالعاملين الأمريكيين. وفي كل مبدأ نتبناه، وكل إجراء نتخذه، يجب أن تكون أمريكا والأمريكيون أولًا دائمًا.**

٢. *الأولويات*

- **<u>عصر الهجرة الجماعية قد انتهى</u>. إن من تسمح الدولة بدخوله إلى حدودها -وبأي أعداد، ومن أي مناطق- سيُحدد مستقبل تلك الدولة حتمًا. وأي دولة تعتبر نفسها ذات سيادة لديها الحق والواجب في تحديد مستقبلها. عبر التاريخ، كانت الدول ذات السيادة تمنع الهجرة غير المنضبطة، ولم تكن تمنح الجنسية إلا نادراً للأجانب، وبعد استيفائهم معايير صارمة. وتجربة الغرب خلال العقود الماضية تؤكد صحة هذه الحكمة القديمة. ففي دول عديدة حول العالم، أدّت الهجرة الجماعية إلى؛ استنزاف الموارد الداخلية، زيادة العنف والجريمة، إضعاف التماسك الاجتماعي، تشويه أسواق العمل، وتقويض الأمن القومي. ولذلك، يجب أن ينتهي عصر الهجرة الجماعية. فأمن الحدود هو العنصر الأساسي في الأمن القومي. ويجب علينا حماية بلدنا من الغزو، ليس فقط من الهجرة غير المنضبطة، بل أيضًا من التهديدات العابرة للحدود مثل؛ الإرهاب، المخدرات، التجسّس، تهريب البشر. إن وجود حدود تخضع لإرادة الشعب الأمريكي وتُدار عبر حكومته هو أساس بقاء الولايات المتحدة كجمهورية ذات سيادة.**

- **<u>حماية الحقوق والحريات الأساسية</u>. إن غاية الحكومة الأمريكية هي حماية الحقوق الطبيعية التي وهبها الله للمواطنين الأمريكيين. ولهذا الغرض، مُنحت وزارات ووكالات حكومة الولايات المتحدة صلاحيات هائلة**، وهي صلاحيات يجب **ألا تُساءُ استخدامها مطلقًا، سواء تحت ذريعة "إزالة التطرف"، أو "حماية ديمقراطيتنا"، أو أي ذريعة أخرى. وعندما تُساءُ هذه الصلاحيات**، يجب محاسبة **من يسيئون استخدامها. وعلى وجه الخصوص، فإن حرية التعبير**، وحرية **الدين والضمير**، وحق **الشعب في اختيار حكومته وتوجيهها، هي حقوق أساسية لا يجوز المساس بها أبدًا. وبالنسبة للدول التي تتشارك، أو تقول إنها تتشارك، هذه المبادئ، ستدافع الولايات المتحدة بقوة عن ضرورة احترامها نصًا وروحًا. كما ستعارض الولايات المتحدة القيود المفروضة من النخب على الحريات الأساسية في أوروبا، والدول الأنغلوساكسونية، وبقية العالم الديمقراطي، وخاصة بين حلفائنا.**
- **<u>تقاسم الأعباء وتحويلها</u>. لقد انتهى زمنُ أن تتحمّل الولايات المتحدة عبء النظام العالمي بأكمله كما لو كانت أطلس يحمل العالم على كتفيه. فبين حلفائنا وشركائنا عشرات الدول الثرية والمتقدّمة التي يجب أن تتحمّل المسؤولية الأساسية عن أمن مناطقها وأن تُساهم بدرجة أكبر بكثير في الدفاع المشترك. وقد وضع الرئيس ترامب معيارًا عالميًا جديدًا عبر "التعهد الهاجي" (The Hague Commitment) (❖ هو مفهوم سياسي-استراتيجي جديد ظهر في سياق سياسة ترامب الخارجية، ويُستخدم في الوثيقة باعتباره معيارًا عالميًا جديدًا لالتزامات الدفاع داخل حلف الناتو) الذي يُلزم دول الناتو بإنفاق 5% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع -وهو التزام وافق عليه حلفاؤنا في الناتو، ويجب عليهم الآن الوفاء به. وبمواصلة نهج الرئيس ترامب الذي يطلب من الحلفاء تحمّل المسؤولية الأساسية في مناطقهم، ستعمل الولايات المتحدة على إنشاء شبكة لتقاسم الأعباء، تكون فيها واشنطن المنسّق والداعم، هذا النهج يضمن تقاسم الأعباء ويمنح كل الجهود شرعية أوسع. سيكون النموذج القائم هو شراكات موجّهة تستخدم أدوات اقتصادية لتنسيق الحوافز، وتقاسم الأعباء مع الحلفاء المتشابهين معنا، والإصرار على إصلاحات تُرسّخ الاستقرار طويل الأمد. هذا الوضوح الاستراتيجي سيُمكّن الولايات المتحدة من مواجهة النفوذ العدائي والتخريبي بكفاءة، مع تجنّب التوسع المفرط وتشتيت الجهود اللذين أضعفا السياسات السابقة. وستكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة -بما في ذلك معاملة تجارية تفضيلية، ومشاركة بعض التقنيات، والتعاون في مشتريات الدفاع- للدول التي تتحمّل مسؤولية أكبر عن أمن مناطقها، وتُنسّق ضوابط صادراتها مع ضوابطنا.**

- **<u>إعادة التموضع عبر السلام</u>**. إن السعي إلى **اتفاقيات سلام** بتوجيه من الرئيس، حتى في المناطق والدول التي تقع **على هامش مصالحنا الأساسية المباشرة**، يُعد وسيلة فعّالة لزيادة **الاستقرار**، وتعزيز **النفوذ العالمي لأمريكا**، وإعادة **اصطفاف الدول والمناطق بما يخدم مصالحنا**، وفتح **أسواق جديدة**. الموارد المطلوبة لذلك تعتمد بالأساس على **الدبلوماسية الرئاسية**، وهي أداة لا يمكن لأمّتنا العظيمة أن تستخدمها بفعالية إلاّ في ظل **قيادة كفؤة**. أما العوائد -من **إنهاء صراعات طويلة الأمد**، وإنقاذ أرواح، وكسب أصدقاء جدد- فهي قد تفوق بكثير **التكاليف المحدودة نسبيًا** من الوقت والاهتمام.
- **<u>الأمن الاقتصادي</u>. وأخيرًا، لأن الأمن الاقتصادي هو أساس الأمن القومي، سنعمل على تعزيز الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، مع التركيز على ما يلي:**
  - **التجارة المتوازنة.** ستُعطي الولايات المتحدة الأولوية لـ **إعادة التوازن إلى علاقاتنا التجارية**، عبر تقليل **العجز التجاري**، ومواجهة **العوائق المفروضة على صادراتنا**، وإنهاء **الإغراق** وغيره من الممارسات المناهضة للمنافسة التي تلحق الضرر بالصناعات والعمال الأمريكيين. نسعى إلى **اتفاقيات تجارية عادلة ومتبادلة** مع الدول التي تريد التجارة معنا على أساس **المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل**. لكنّ **الأولوية الأولى**، والتي ستظل دائمًا، هي **العمال الأمريكيون**، و**الصناعات الأمريكية**، و**الأمن القومي الأمريكي**.
  - **تأمين الوصول إلى سلاسل الإمداد والمواد الحيوية. كما جادل ألكسندر هاملتون في الأيام الأولى لجمهوريتنا، يجب على الولايات المتحدة ألا تعتمد أبدًا على أي قوة خارجية للحصول على المكوّنات الأساسية -من المواد الخام إلى القطع إلى المنتجات النهائية- اللازمة لدفاع الأمة أو اقتصادها. يجب أن نعيد تأمين وصولنا المستقل والموثوق إلى السلع التي نحتاجها للدفاع عن أنفسنا والحفاظ على نمط حياتنا. وسيتطلّب ذلك توسيع وصول أمريكا إلى المعادن والمواد الحيوية، مع مواجهة الممارسات الاقتصادية الإفتراسية. إضافة إلى ذلك، ستقوم أجهزة الاستخبارات بمراقبة سلاسل الإمداد الرئيسية والتطورات التكنولوجية حول العالم لضمان فهمنا للمخاطر والثغرات والتهديدات التي قد تُعرّض أمن وازدهار الولايات المتحدة للخطر.**
  - **إعادة التصنيع. إن المستقبل يعود إلى الدول التي تُنتج. ولذلك ستقوم الولايات المتحدة بإعادة تصنيع اقتصادها، وإعادة توطين الإنتاج الصناعي داخل البلاد، وتشجيع وجذب الاستثمارات إلى اقتصادنا وقوتنا العاملة، مع التركيز على القطاعات التكنولوجية الحيوية والناشئة التي ستُشكّل مستقبل العالم.**

سنحقّق ذلك عبر الاستخدام الاستراتيجي للتعرفة الجمركية، **وعبر** تقنيات جديدة **تُسهِم في نشر الإنتاج الصناعي على نطاق واسع في كل أنحاء بلادنا، وترفع** مستوى المعيشة للعمال الأمريكيين، **وتضمن أن لا** تعتمد الولايات المتحدة مرة أخرى على أي خصم، حالي أو محتمل، **للحصول على منتجات أو مكوّنات مهمه.**

- **إحياء قاعدة الصناعات الدفاعية. لا** يمكن لجيش قوي وقادر أن يوجد من دون **قاعدة صناعات دفاعية قوية وقادرة.** وقد كشف الفارق الكبير، الذي ظهر في الصراعات الأخيرة، بين **الطائرات المسيّرة** والصواريخ **منخفضة التكلفة** مقارنةً بالأنظمة باهظة التكلفة اللازمة للدفاع ضدها، عن حاجتنا الماسّة إلى **التغيير والتكيّف.** تحتاج أمريكا إلى **تعبئة وطنية** لتطوير **أنظمة دفاعية قوية ومنخفضة التكلفة**، ولإنتاج **أكثر الأنظمة والذخائر قدرةً وحداثة** على نطاق واسع، ولإعادة **توطين سلاسل الإمداد الدفاعية** داخل البلاد. وبصورة خاصة، يجب أن نوفّر لمقاتلينا **مجموعة كاملة من القدرات**، بدءًا من **الأسلحة منخفضة التكلفة** القادرة على هزيمة معظم الخصوم، وصولًا إلى **الأنظمة المتقدّمة عالية الأداء** الضرورية لخوض صراع مع عدوّ متطور. ولتحقيق رؤية الرئيس ترامب في **السلام عبر القوة**، يجب أن نقوم بذلك **بسرعة.** كما سنشجّع على **إحياء قواعد الصناعات الدفاعية** لدى **جميع حلفائنا وشركائنا**، لتعزيز الأمن والدفاع المشترك.
- **هيمنة الطاقة.** إن **استعادة الهيمنة الأمريكية في مجال الطاقة** (في النفط والغاز والفحم والطاقة النووية) وإعادة توطين المكوّنات الحيوية اللازمة لإنتاجها، هي **أولوية استراتيجية قصوى.** فتوفر الطاقة الرخيصة والوفيرة سيُنشئ **وظائف عالية الأجر** داخل الولايات المتحدة، ويُخفض التكاليف على المستهلكين والشركات، ويُغذي **إعادة التصنيع**، ويساعد على الحفاظ على تفوقنا في **التقنيات المتقدمة** مثل الذكاء الاصطناعي. كما أن **توسيع صادراتنا الصافية من الطاقة** سيُعمّق علاقاتنا مع الحلفاء، ويحدّ من نفوذ الخصوم، ويحمي قدرتنا على **الدفاع عن سواحلنا**، ويُمكّننا -عند الضرورة- من **عرض قوتنا** خارج حدودنا. ونحن **نرفض** أيديولوجيات **"التغير المناخي"** و"صفر انبعاثات" التي ألحقت ضررًا كبيرًا بأوروبا، وتهدد الولايات المتحدة، وتُقدّم **دعماً غير مباشر لخصومنا.**
- **الحفاظ على هيمنة القطاع المالي الأمريكي وتنميتها. تتمتع الولايات المتحدة بأقوى الأسواق المالية وأسواق رأس المال في العالم، وهي ركائز أساسية للنفوذ الأمريكي تمنح صانعي السياسات أدوات قوية لتعزيز أولويات الأمن القومي.**

ولكن لا يمكن اعتبار هذا التفوّق أمرًا مُسلّمًا به. فالحفاظ على هيمنتنا المالية وتنميتها يتطلّب الاستفادة من نظامنا الحرّ الديناميكي ومن ريادتنا في التمويل الرقمي والابتكار، لضمان بقاء أسواقنا الأكثر ديناميكية وسيولة وأمانًا، وأن تظل محطّ إعجاب العالم.

٣. *المناطق*

لقد أصبح من المعتاد أن تذكر الوثائق من هذا النوع كل منطقة في العالم وكل قضية، بناءً على افتراض أن تجاهل أي منها يُعدّ ثغرة أو تجاهلًا متعمّدًا. ونتيجة لذلك، تصبح مثل هذه الوثائق متضخمة ومشوَّشة -وهو النقيض تمامًا لما يجب أن تكون عليه الاستراتيجية.

إن التركيز وتحديد الأولويات يعنيان الاختيار -أي الاعتراف بأن ليس كل شيء يملك الأهمية نفسها بالنسبة للجميع. وليس المقصود بذلك الادعاء بأن هناك شعوبًا أو مناطق أو دولًا عديمة الأهمية بطبيعتها. فالولايات المتحدة هي، بكل المقاييس، أكثر دولة سخاءً في التاريخ، لكن لا يمكننا تحمّل أن نكون متيقظين وبالدرجة نفسها لكل منطقة ولكل مشكلة في العالم.

إن الغاية السياسة للأمن القومي هي حماية المصالح الوطنية الجوهرية -وبعض الأولويات تتجاوز الحدود الإقليمية. فعلى سبيل المثال، قد يتطلّب نشاط إرهابي في منطقة لا تُعدّ ذات أهمية كبيرة عادةً أن نوجّه إليها اهتمامًا عاجلًا. لكن الانتقال من هذا الاحتياج المؤقّت إلى الانشغال الدائم بتلك المناطق الهامشية يمثل خطأً.

أ. <u>نصف الكرة الغربي: المُلحق الترامبي لعقيدة مونرو.</u>

بعد سنوات من الإهمال، ستعيد الولايات المتحدة تأكيد وتطبيق عقيدة مونرو لاستعادة التفوّق الأمريكي في نصف الكرة الغربي، ولحماية وطننا وضمان وصولنا إلى المواقع الجغرافية الحيوية في كامل المنطقة. سنمنع القوى غير المنتمية لنصف الكرة الغربي من القدرة على نشر قوات أو قدرات تهديدية، أو امتلاك أو السيطرة على أصول استراتيجية حيوية داخل منطقتنا. إن هذا "المُلحق الترامبي" لعقيدة مونرو هو إعادة إحياء منطقية وقوية للقوة والأولويات الأمريكية، ويتوافق تمامًا مع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. يمكن تلخيص أهدافنا في نصف الكرة الغربي بعبارة "التطويع (التجنيد) والتوسّع". التطويع، سنستعين بالأصدقاء الراسخين في المنطقة للسيطرة على الهجرة، ووقف تدفق المخدرات، وتعزيز الاستقرار والأمن في البر والبحر.

أما التوسع، سنعمل على تنمية وتعزيز شراكات جديدة، مع دعم جاذبية الولايات المتحدة لتصبح الشريك الاقتصادي والأمني المفضل في نصف الكرة الغربي.

التطويع (التجنيد)

يجب أن تركّز السياسة الأمريكية على تطويع (تجنيد) الدول القائدة في المنطقة القادرة على المساهمة في تحقيق استقرار مقبول، حتى خارج حدودهم. هذه الدول يمكن أن تساعدنا في وقف الهجرة غير القانونية والمزعِزعة للاستقرار، تحييد الكارتيلات، إعادة توطين التصنيع قريبًا من الولايات المتحدة، وتنمية الاقتصادات المحلية الخاصة، وغيرها من المهام. سنكافئ ونشجّع الحكومات والأحزاب السياسية والحركات في المنطقة التي تتوافق بشكل عام مع مبادئنا واستراتيجيتنا. ولكن يجب ألا نتجاهل الحكومات ذات الرؤى المختلفة التي نتشارك معها مصالح وتُبدي رغبة في العمل معنا.

يجب على الولايات المتحدة إعادة النظر في وجودها العسكري داخل نصف الكرة الغربي. وهذا يعني أربعة أمور واضحة:

- إعادة توزيع وجودنا العسكري العالمي لمواجهة التهديدات العاجلة في نصف الكرة الغربي، خصوصًا المهام المذكورة في هذه الاستراتيجية، والابتعاد عن المسارح التي تراجعَت أهميتها النسبيّة للأمن القومي الأمريكي خلال العقود أو السنوات الأخيرة؛
- تعزيز وجود خفر السواحل والبحرية الأمريكية بشكل أكثر ملاءمة للتحكم في طرق الملاحة البحرية، وإحباط الهجرة غير القانونية وغيرها من أشكال العبور غير المرغوب فيه، والحد من الاتجار بالبشر والمخدرات، والسيطرة على مسارات العبور الحيوية في حالات الأزمات؛
- نشر قوات بشكل موجّه لتأمين الحدود وهزيمة الكارتيلات، بما في ذلك، عند الضرورة، استخدام القوة المميتة كبديل لاستراتيجية تطبيق القانون فقط التي فشلت على مدى العقود الماضية؛
- إنشاء أو توسيع نقاط الوصول في المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية.

ستُعطي الولايات المتحدة الأولوية للدبلوماسية التجارية بهدف تقوية اقتصادنا وصناعاتنا الوطنية، وذلك عبر استخدام الرسوم الجمركية واتفاقيات التجارة المتبادلة كأدوات فعّالة. والغاية هي أن تعمل الدول الشريكة على تنمية اقتصاداتها المحلية، وفي الوقت نفسه يتحول نصف الكرة الغربي الأقوى اقتصاديًا والأكثر تطورًا إلى سوق أكثر جاذبية للتجارة والاستثمار الأمريكي.

إن تعزيز سلاسل الإمداد الحيوية داخل نصف الكرة الغربي سيُقلّل من الاعتماد الخارجي ويزيد من مرونة الاقتصاد الأمريكي. وستُسهم الروابط التي تُنشأ بين أمريكا وشركائنا في منفعة الطرفين، بينما تجعل من الصعب على المنافسين من خارج المنطقة توسيع نفوذهم فيها. وبينما نُعطي الأولوية للدبلوماسية التجارية، سنعمل كذلك على تعزيز شراكاتنا الأمنية - بدءًا من مبيعات الأسلحة، ومرورًا بتبادل المعلومات الاستخباراتية، ووصولًا إلى التمارين المشتركة.

التوسع

مع تعميق شراكاتنا مع الدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات قوية في الوقت الحاضر، يجب علينا توسيع شبكتنا في المنطقة. نريد من الدول الأخرى أن تنظر إلينا باعتبارنا الشريك المفضل الأول لها، وسنعمل -بوسائل متعددة- على تثبيط تعاونها مع أطراف أخرى.

يحتوي نصف الكرة الغربي على موارد استراتيجية عديدة يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تطويرها بالشراكة مع الحلفاء الإقليميين، بهدف جعل الدول المجاورة وكذلك بلادنا أكثر ازدهارًا. وسيبدأ مجلس الأمن القومي فورًا عملية قوية مشتركة بين الوكالات، بحيث تُكلّف الجهات الحكومية، بدعم من الذراع التحليلية لمجتمع الاستخبارات، بتحديد النقاط والموارد الاستراتيجية في نصف الكرة الغربي، بهدف حمايتها وتطويرها بشكل مشترك مع الشركاء الإقليميين.

لقد حقّق المنافسون القادمون من خارج نصف الكرة الغربي اختراقات كبيرة داخل منطقتنا، سواء لإضعافنا اقتصاديًا في الوقت الحاضر، أو بطرق قد تُلحق بنا ضررًا استراتيجيًا في المستقبل. والسماح لهذه التدخلات من دون ردّ جدي يمثّل خطأً استراتيجيًا أمريكيًا كبيرًا آخر من أخطاء العقود الماضية.

يجب أن تكون الولايات المتحدة القوة المتفوّقة في نصف الكرة الغربي كشرطٍ أساسي لأمننا وازدهارنا -وهو شرط يمكّننا من التحرك بثقة متى وأينما احتجنا داخل المنطقة. ويجب أن تكون شروط تحالفاتنا، وكذلك شروط تقديم أي نوع من المساعدات، مرتبطة بتقليص النفوذ الخارجي المعادي -سواء تعلق الأمر بالسيطرة على منشآت عسكرية، أو موانئ، أو بنى تحتية حيوية، أو شراء أصول استراتيجية بالمعنى الواسع.

ومع أن بعض أشكال النفوذ الأجنبي سيكون من الصعب عكسه، نظرًا للارتباطات السياسية بين بعض حكومات أمريكا اللاتينية وجهات أجنبية معينة. لكن، العديد من الحكومات ليست مرتبطة أيديولوجيًا بقوى خارجية، بل تنجذب للتعامل معها لأسباب أخرى، بما في ذلك التكلفة المنخفضة وقلة القيود التنظيمية.

لقد حققت الولايات المتحدة نجاحًا في تقليص النفوذ الخارجي داخل نصف الكرة الغربي من خلال كشف التفاصيل الدقيقة حول العديد من التكاليف الخفية -في التجسّس، والأمن السيبراني، وفِخاخ الديون، وغيرها- الكامنة داخل ما يُقدَّم على أنه مساعدات خارجية "منخفضة التكلفة". ويجب علينا تسريع هذه الجهود، بما في ذلك استخدام نفوذ الولايات المتحدة في مجالي التمويل والتكنولوجيا لإقناع الدول برفض مثل هذه المساعدات.

في نصف الكرة الغربي -كذلك في جميع أنحاء العالم- يجب على الولايات المتحدة أن توضّح أن السلع والخدمات والتقنيات الأمريكية هي الخيار الأفضل على المدى الطويل، لأنها أعلى جودة ولا تأتي مع أنواع الاشتراطات والقيود التي ترافق مساعدات دول أخرى. ومع ذلك، سنعمل على إصلاح نظامنا الداخلي لتسريع عمليات الموافقة والترخيص، وذلك مرة أخرى لجعل الولايات المتحدة الشريك المفضل الأول. ويجب أن يكون الخيار أمام جميع الدول واضحًا، هل تريد أن تعيش في عالم تقوده أمريكا، عالم من الدول ذات السيادة والاقتصادات الحرة، أم تريد العيش في عالم موازٍ تتأثر فيه بقوى تقع على الجانب الآخر من العالم.

يجب على كل مسؤول أمريكي يعمل داخل المنطقة أو مع دولها أن يكون مطلعًا بالكامل على الصورة الشاملة للنفوذ الخارجي، وفي الوقت نفسه أن يمارس الضغط ويقدّم الحوافز للدول الشريكة من أجل حماية نصف الكرة الغربي.

يتطلب حماية نصف الكرة الغربي بنجاح تعاونًا أوثق بين الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص الأمريكي. يجب على جميع سفاراتنا أن تكون على دراية بالفرص التجارية الكبرى في الدول التي تعمل فيها، وخاصة العقود الحكومية الكبرى. وينبغي لكل مسؤول في الحكومة الأمريكية يتعامل مع هذه الدول أن يفهم أن جزءًا من عمله هو مساعدة الشركات الأمريكية على المنافسة والنجاح.

ستعمل الحكومة الأمريكية على تحديد فرص الاستحواذ والاستثمار الاستراتيجية المتاحة للشركات الأمريكية في المنطقة، وتقديم هذه الفرص لتقييمها من قِبل كل برامج التمويل الحكومية الأمريكية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البرامج التابعة لوزارات الخارجية والحرب والطاقة، إضافةً إلى؛ هيئة المشروعات الصغيرة(SBA) ، مؤسسة التمويل للتنمية الدولية (DFC) ، بنك التصدير والاستيراد (EXIM) ، مؤسسة تحدي الألفية(MCC) . ويجب علينا أيضًا أن نتعاون مع الحكومات والشركات الإقليمية لبناء بُنى تحتية للطاقة قابلة للتوسع ومرنة، والاستثمار في الوصول إلى المعادن الحرجة، وتعزيز شبكات الاتصالات السيبرانية الحالية والمستقبلية، بما يضمن الاستفادة الكاملة من تقنيات التشفير والأمن الأمريكية. يجب استخدام الجهات الحكومية الأمريكية المذكورة أعلاه لتمويل جزء من تكاليف شراء السلع الأمريكية في الخارج.

يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تقاوم وتُعكس الإجراءات التي تُضر بالشركات الأمريكية، مثل الضرائب الانتقائية، واللوائح غير العادلة، والاستحواذ القسري على الأصول. ويجب أن تنص شروط اتفاقياتنا، خاصة مع الدول التي تعتمد علينا بشدة وبالتالي نمتلك نفوذًا أكبر عليها، على أن تكون العقود حصريًا لشركاتنا الأمريكية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا بذل كل جهد ممكن لطرد الشركات الأجنبية التي تقوم ببناء البنية التحتية في المنطقة.

ب. <u>آسيا: كسب المستقبل الاقتصادي ومنع المواجهة العسكرية</u>.

القيادة من موقع القوة

لقد قلب الرئيس ترامب بمفرده أكثر من ثلاثة عقود من الافتراضات الأمريكية الخاطئة حول الصين: تلك الافتراضات التي ادّعت أنه من خلال فتح أسواقنا أمام الصين، وتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في الصين، ونقل صناعاتنا إليها، فإننا سنسهّل دخول الصين إلى ما يسمى بـ "النظام الدولي القائم على القواعد". لكن هذا لم يحدث. فقد أصبحت الصين ثرية وقوية، واستعملت ثروتها وقوتها لمصالحها الكبرى. أما النخب الأمريكية -عبر أربع إدارات متعاقبة من الحزبين- فقد كانت إما ممكّنًا طواعية للاستراتيجية الصينية، أو منكِرة لحقيقة ما يجري.

إن منطقة الهندي-الهادئ تُنتج بالفعل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند القياس وفقًا لتعادل القوة الشرائية(PPP) ، وثلث الناتج العالمي عند القياس وفقًا للناتج الاسمي. ومن المؤكد أن هذه الحصة ستواصل النمو خلال القرن الحادي والعشرين. وهذا يعني أن منطقة الهندي-الهادئ أصبحت بالفعل وستظل أحد ميادين المنافسة الاقتصادية والجيوسياسية الكبرى في القرن المقبل. ولكي ننجح في الداخل، يجب أن ننافس بنجاح هناك -وهذا ما نقوم به بالفعل. فقد وقّع الرئيس ترامب اتفاقيات كبرى خلال جولته في أكتوبر ٢٠٢٥، والتي عمّقت أكثر روابطنا القوية في مجالات التجارة، والثقافة، والتكنولوجيا، والدفاع، وأعادت التأكيد على التزامنا بـ الهندي-الهادئ حر ومفتوح.

لا تزال أمريكا تمتلك قدرات هائلة -أقوى اقتصاد وجيش في العالم، وابتكارًا يتفوّق عالميًا، و"قوة ناعمة" لا مثيل لها، وسجلًا تاريخيًا في جلب الفوائد لحلفائنا وشركائنا- وهي كلها عناصر تمكّننا من خوض المنافسة بنجاح. إن الرئيس ترامب يعمل على بناء تحالفات وتعزيز شراكات قوية في منطقة الهندي-الهادئ، ستكون الأساس الصلب للأمن والازدهار لوقت طويل في المستقبل.

الاقتصاد: الرهان الأكبر

منذ أن أعاد الاقتصاد الصيني فتح أبوابه للعالم عام ١٩٧٩، كانت العلاقات التجارية بين بلدينا ولا تزال غير متوازنة بشكل جوهري. فما بدأ بوصفه علاقة بين اقتصاد ناضج وثري وبلد كان من أفقر دول العالم، تحوّل اليوم إلى علاقة بين قوتين متقاربتين، رغم أن الموقف الأمريكي، حتى وقت قريب جدًا، ظل مرتبطًا بتلك الافتراضات القديمة.

تكيّفت الصين مع التحوّل في السياسة الجمركية الأمريكية الذي بدأ عام ٢٠١٧، من خلال تعزيز سيطرتها على سلاسل الإمداد، وخاصة في دول الدخل المنخفض والمتوسط (أي التي يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 13,800 دولار أو أقل)، وهي من أكبر ميادين المنافسة الاقتصادية في العقود المقبلة. لقد تضاعفت صادرات الصين إلى الدول منخفضة الدخل بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤. وتستورد الولايات المتحدة السلع الصينية بشكل غير مباشر عبر وسطاء ومصانع بنتها الصين في عشرات الدول، بما في ذلك المكسيك. وأصبحت صادرات الصين اليوم إلى الدول منخفضة الدخل تقارب أربعة أضعاف صادراتها إلى الولايات المتحدة. وعندما تولى الرئيس ترامب منصبه لأول مرة عام ٢٠١٧، كانت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة تمثل ٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، لكنها انخفضت لاحقًا إلى قليل يزيد عن ٢٪. ومع ذلك، تواصل الصين التصدير إلى الولايات المتحدة عبر دول وسيطة.

في المرحلة المقبلة، سنعمل على إعادة توازن العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، مع إعطاء الأولوية للمعاملة بالمثل والإنصاف، بهدف استعادة الاستقلال الاقتصادي الأمريكي. يجب أن يكون التجارة مع الصين متوازنة ومركّزة على العوامل غير الحسّاسة. وإذا استمرت أمريكا في مسار النمو الاقتصادي – وتمكنت من الحفاظ على هذا النمو مع استمرار علاقة اقتصادية متبادلة الفائدة حقًا مع بكين – فإن اقتصادنا يجب أن ينتقل من ٣٠ تريليون دولار في عام ٢٠٢٥ إلى ٤٠ تريليون دولار في ثلاثينيات هذا القرن، مما يضع بلدنا في موقع قوي يمكّننا من الحفاظ على مكانتنا كأكبر اقتصاد في العالم. إن هدفنا النهائي هو وضع أساس متين لازدهار اقتصادي طويل الأمد.

ومن المهم أن يصاحب ذلك تركيز قوي ومستمر على الردع لمنع الحرب في منطقة الهندي-الهادئ. ويمكن لهذا النهج المزدوج أن يتحوّل إلى حلقة إيجابية متكاملة، بحيث يتيح الردع الأمريكي القوي مساحة أكبر لاتخاذ إجراءات اقتصادية أكثر انضباطًا، بينما تؤدي هذه الإجراءات الاقتصادية المنضبطة إلى تعزيز الموارد الأمريكية اللازمة للحفاظ على الردع على المدى الطويل.

لتحقيق ذلك، هناك عدة أمور أساسية وضرورية.

أولاً، يجب على الولايات المتحدة حماية اقتصادنا وشعبنا والدفاع عنهما من أي ضرر، ومن أي دولة أو مصدر كان.

ويعني هذا إنهاء (من بين أمور أخرى) ما يلي:

- الدعم الحكومي الافتراسي والاستراتيجيات الصناعية الموجّهة من الدولة؛
- الممارسات التجارية غير العادلة؛
- تدمير الوظائف وتفكيك القاعدة الصناعية؛
- سرقة الملكية الفكرية على نطاق واسع والتجسّس الصناعي؛
- التهديدات التي تطال سلاسل الإمداد وتُعرّض وصول الولايات المتحدة إلى الموارد الحيوية للخطر، بما في ذلك المعادن والعناصر النادرة؛
- تصدير المواد الأولية لإنتاج الفنتانيل التي تُغذّي أزمة الأفيونيات في أمريكا؛
- الدعاية وعمليات التأثير وأشكال أخرى من الاختراق الثقافي.

ثانيًا، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع حلفائنا في المعاهدات وشركائنا -الذين يُضيفون ما قيمته ٣٥ تريليون دولار من القوة الاقتصادية إلى اقتصادنا البالغ ٣٠ تريليون دولار، (أي أنهم يشكلون معنا أكثر من نصف اقتصاد العالم) لمواجهة الممارسات الاقتصادية الافتراسية، وللاستفادة من قوتنا الاقتصادية المشتركة لحماية موقعنا الريادي في الاقتصاد العالمي، وضمان عدم خضوع اقتصادات الحلفاء لأي قوة منافسة. يجب علينا مواصلة تحسين العلاقات التجارية وغيرها مع الهند لتشجيع نيودلهي على المساهمة في أمن منطقة الهندي-الهادئ، بما في ذلك من خلال استمرار التعاون الرباعي بين أستراليا واليابان والهند والولايات المتحدة مجموعة الـ(Quad)، وعلاوة على ذلك، سنعمل على مواءمة إجراءات حلفائنا وشركائنا مع مصالحنا المشتركة في منع هيمنة أي دولة منافسة واحدة.

وفي الوقت نفسه، يجب على الولايات المتحدة الاستثمار في البحث العلمي للحفاظ على تفوقنا وتطويره في التقنيات العسكرية المتقدمة والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج، مع التركيز على المجالات التي تتمتع فيها أمريكا بأقوى ميزات التفوق. وتشمل هذه المجالات، القدرات تحت سطح البحر، الفضاء، الطاقة النووية، بالإضافة إلى المجالات التي ستحدد مستقبل القوة العسكرية، مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمّية، والأنظمة الذاتية/المستقلة، وكذلك مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل هذه التقنيات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الحيوية للحكومة الأمريكية مع القطاع الخاص الأمريكي تساعد في مراقبة التهديدات المستمرة التي تستهدف الشبكات الأمريكية، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية. وهذا بدوره يتيح للحكومة الأمريكية القدرة على، الكشف الفوري عن التهديدات، وتحديد مصدرها، والاستجابة لها (سواء عبر الدفاع الشبكي أو العمليات السيبرانية الهجومية) وذلك مع حماية تنافسية للاقتصاد الأمريكي وتعزيز مرونة قطاع التكنولوجيا الأمريكي.

يتطلّب تحسين هذه القدرات أيضًا تقليلًا كبيرًا للقيود التنظيمية، وذلك بهدف، تعزيز قدرتنا التنافسية، وتحفيز الابتكار، وزيادة الوصول إلى الموارد الطبيعية للولايات المتحدة. ومن خلال ذلك، ينبغي أن نسعى إلى استعادة توازن عسكري يكون في صالح الولايات المتحدة وحلفائنا في المنطقة.

بالإضافة إلى الحفاظ على التفوق الاقتصادي وتحويل منظومتنا التحالفية إلى كتلة اقتصادية موحّدة، يجب على الولايات المتحدة أن تنفّذ انخراطًا اقتصاديًا قويًا - دبلوماسيًا ومن خلال القطاع الخاص- في الدول التي يُرجَّح أن يحدث فيها معظم النمو الاقتصادي العالمي خلال العقود القادمة.

تسعى دبلوماسية أميركا أولًا إلى إعادة توازن العلاقات التجارية العالمية. وقد أوضحنا لحلفائنا أن العجز الأميركي في الحساب الجاري لم يعد قابلًا للاستمرار. ويجب علينا أن نشجّع أوروبا، واليابان، وكوريا، وأستراليا، وكندا، والمكسيك، ودولًا بارزة أخرى على تبنّي سياسات تجارية تساعد في إعادة توازن الاقتصاد الصيني نحو استهلاك الأسر، لأن جنوب شرق آسيا، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط لا يمكنها وحدها استيعاب الطاقة الإنتاجية الصينية الفائضة الهائلة. كما يمكن للدول المصدّرة في أوروبا وآسيا أن تتوجّه أيضًا إلى دول الدخل المتوسط باعتبارها سوقًا محدودة لكنها آخذة في النمو لمنتجاتها.

تتفوق الشركات الصينية المدعومة والموجّهة من الدولة في بناء البنى التحتية المادية والرقمية، وقد أعادت الصين توظيف ما يقارب ١,٣ تريليون دولار من فوائضها التجارية على شكل قروض لشركائها التجاريين. أما الولايات المتحدة وحلفاؤها، فلم يضعوا بعد -فضلًا عن التنفيذ- خطة مشتركة لما يُسمّى بـ"الجنوب العالمي"، رغم أنهم يمتلكون معًا موارد هائلة. أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها تمتلك أصولًا مالية أجنبية صافية تبلغ ٧ تريليونات دولار. كما تمتلك المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنوك الإنمائية متعددة الأطراف، أصولًا مجتمعة تبلغ ١,٥ تريليون دولار. ورغم أن اتساع المهام قد قوّض فعالية بعض هذه المؤسسات، فإن هذه الإدارة عازمة على استخدام موقعها القيادي لتنفيذ إصلاحات تضمن أن تخدم هذه المؤسسات المصالح الأمريكية.

ما يميّز الولايات المتحدة عن بقية دول العالم -انفتاحنا، وشفافيتنا، وموثوقيتنا، والتزامنا بالحرية والابتكار، والرأسمالية القائمة على السوق الحرة- سيستمر في جعلنا الشريك الأول المفضل عالميًا. ولا تزال أمريكا تحتفظ بالموقع المهيمن في التقنيات الأساسية التي يحتاجها العالم. وينبغي لنا أن نعرض على الشركاء حزمة من الحوافز -على سبيل المثال، التعاون في التقنيات العالية، مشتريات الدفاع، الوصول إلى أسواق رأس المال الأمريكية- وهي حوافز يمكن أن ترجّح الكفة لصالحنا عند اتخاذ القرارات.

لقد أظهرت الزيارات الرسمية للرئيس ترامب في مايو ٢٠٢٥ إلى دول الخليج العربي قوة وجاذبية التكنولوجيا الأمريكية. فقد حصد الرئيس خلال تلك الجولة دعم دول الخليج للتقنيات الأمريكية المتفوقة في الذكاء الاصطناعي، مما عمّق شراكاتنا معها. وينبغي للولايات المتحدة أن تعمل بصورة مشابهة على استقطاب الحلفاء والشركاء الأوروبيين والآسيويين، بما في ذلك الهند، لترسيخ وتحسين مواقعنا المشتركة في نصف الكرة الغربي، وفي إفريقيا فيما يتعلق بالمعادن الحرجة. ويجب أن نشكّل تحالفات تستخدم وتستفيد من مزايا الولايات المتحدة النسبية في التمويل والتكنولوجيا بهدف بناء أسواق تصديرية مع الدول المتعاونة. ولا ينبغي لشركاء أمريكا الاقتصاديين أن يتوقعوا بعد الآن تحقيق الدخل من الولايات المتحدة عبر فائض الطاقة الإنتاجية والاختلالات البنيوية، بل يجب أن يسعوا إلى النمو من خلال تعاون مُدار ومرتبط بالاصطفاف الاستراتيجي ومعتمد على الاستثمار الأمريكي طويل الأمد.

وبما أن الولايات المتحدة تمتلك أعمق وأكثر أسواق رأس المال كفاءةً في العالم، فإنها تستطيع مساعدة الدول منخفضة الدخل على تطوير أسواقها المالية الخاصة، وربط عملاتها بشكل أوثق بالدولار، مما يضمن استمرار الدولار مستقبلاً باعتباره العملة الاحتياطية العالمية.

إن أعظم مزايانا لا تزال تتمثّل في نظام الحكم لدينا واقتصاد السوق الحرة الديناميكي. لكن لا يمكننا أن نفترض أن مزايا نظامنا ستستمر تلقائيًا دون جهد. لذلك، فإن استراتيجية الأمن القومي تُعدّ أمرًا أساسيًا وضروريًا.

ردع التهديدات العسكرية

على المدى الطويل، فإن الحفاظ على التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الأمريكي هو الوسيلة الأضمن للردع ومنع نشوب صراع عسكري واسع النطاق.

يبقى توازن القوى العسكرية التقليدية عنصرًا أساسيًا في المنافسة الاستراتيجية. ويُوجَّه -وبحق- قدر كبير من الاهتمام نحو تايوان، وذلك جزئيًا بسبب هيمنتها على صناعة أشباه الموصلات، ولكن أساسًا لأن موقعها الجغرافي يتيح وصولًا مباشرًا إلى السلسلة الثانية من الجزر الصينية، ويقسّم شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا إلى مسرحين منفصلين. وبما أن ثلث الشحن البحري العالمي يمر سنويًا عبر بحر الصين الجنوبي، فإن لهذا الأمر انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الأمريكي. لذلك، فإن ردع الصراع حول تايوان يفضّل عبر الحفاظ على تفوق عسكري واضح يُعد أولوية. وسنحافظ أيضًا على سياسة التصريح طويلة الأمد بشأن تايوان، والتي تنص على أن الولايات المتحدة لا تدعم أي تغيير أحادي للوضع القائم في مضيق تايوان.

سنقوم ببناء قوة عسكرية قادرة على منع أي عدوان في أي موقع داخل السلسلة الأولى من الجزر. ولكن لا يمكن -ولا ينبغي- أن تقوم القوات المسلحة الأمريكية بهذا الدور وحدها. فعلى حلفائنا أن يتحمّلوا مسؤولياتهم وأن ينفقوا أكثر -والأهم أن يفعلوا أكثر- من أجل الدفاع الجماعي. يجب أن تركز الجهود الدبلوماسية الأمريكية على حثّ الحلفاء والشركاء في السلسلة الأولى من الجزر على، منح القوات الأمريكية وصولًا أكبر إلى موانئهم ومرافقهم الأخرى؛ زيادة إنفاقهم الدفاعي؛ والأهم الاستثمار في قدرات تهدف إلى ردع العدوان. سيسهم ذلك في ربط قضايا الأمن البحري على امتداد السلسلة الأولى من الجزر، وفي الوقت نفسه تعزيز قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على منع أي محاولة للسيطرة على تايوان، أو فرض توازن قوى غير مرغوب يجعل الدفاع عن الجزيرة مستحيلًا.

يمثّل التحكّم المحتمل لأي قوة منافسة ببحر الصين الجنوبي تحديًا أمنيًا مرتبطًا ومهمًا. فقد يمكّن ذلك قوة ربما تكون معادية من، فرض نظام جباية على واحد من أهم طرق التجارة في العالم، أو -والأسوأ- إغلاقه وإعادة فتحه متى شاءت. وكلا الاحتمالين سيكون ضارًا بالاقتصاد الأمريكي وبمصالح الولايات المتحدة الأوسع. لذلك، يجب تطوير إجراءات قوية إلى جانب الردع اللازم للحفاظ على هذه الممرات مفتوحة، وخالية من الرسوم (جباية)، وغير خاضعة لإغلاق تعسّفي من دولة واحدة. وسيتطلّب ذلك، مزيدًا من الاستثمار في القدرات العسكرية الأمريكية خصوصًا البحرية منها، إضافة إلى تعاون قوي مع كل دولة ستعاني من هذا الخطر، من الهند إلى اليابان وما بعدها، إذا لم يُعالج هذا التحدي.

ونظرًا لإصرار الرئيس ترامب على زيادة تقاسم الأعباء من جانب اليابان وكوريا الجنوبية، يجب علينا حثّ هاتين الدولتين على زيادة إنفاقهما الدفاعي، مع التركيز على القدرات -بما في ذلك القدرات الجديدة- اللازمة لردع الخصوم وحماية السلسلة الأولى من الجزر. كما سنعمل على تحصين وتعزيز وجودنا العسكري في غرب المحيط الهادئ، ومن خلال تعاملنا مع تايوان وأستراليا سنحافظ على خطاب واضح وحازم بشأن ضرورة زيادة الإنفاق الدفاعي.

إن منع الصراع يتطلّب اعتماد اليقظة في منطقة الهندي-الهادئ، وإحياء قاعدة الصناعات الدفاعية، وزيادة الاستثمار العسكري من جانبنا ومن جانب حلفائنا وشركائنا، إضافة إلى الانتصار في المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية على المدى الطويل.

ج. تعزيز عظمة أوروبا

اعتاد المسؤولون الأمريكيون النظر إلى مشكلات أوروبا من زاوية ضعف الإنفاق العسكري والركود الاقتصادي. وهذا صحيح جزئيًا، ولكن المشكلات الحقيقية لأوروبا أعمق من ذلك بكثير.

فقد شهدت قارة أوروبا تراجعًا في حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي -من ٢٥٪ عام ١٩٩٠ الى ١٤٪ اليوم- ويعود ذلك جزئيًا إلى اللوائح (الأنظمة) الوطنية والعابرة للحدود التي تُقوّض الإبداع وروح العمل والإنتاج.

لكن هذا الانحدار الاقتصادي يتضاءل أمام الخطر الأكبر والأوضح من احتمال اندثار أوروبا حضاريًا. فالقضايا الكبرى التي تواجه القارة تشمل؛ أنشطة الاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات فوق الوطنية التي تقوّض الحرية السياسية والسيادة، سياسات الهجرة التي تُعيد تشكيل القارة وتُولّد التوترات، رقابة على حرية التعبير وقمع المعارضة السياسية، انهيار معدلات المواليد، وفقدان الهويات الوطنية والثقة الذاتية.

إذا استمرت الاتجاهات الحالية على هذا النحو، فإن القارة ستكون غير قابلة للتعرّف خلال ٢٠ عاماً أو أقل. وبالتالي، ليس واضحًا على الإطلاق ما إذا كانت بعض الدول الأوروبية ستمتلك -مستقبلاً- اقتصادات وجيوشًا قوية بما يكفي لتبقى حلفاء موثوقين. وكثير من هذه الدول تضاعف التزامها بالمسار الحالي رغم نتائجه. نحن نريد لأوروبا أن تبقى أوروبية، وأن تستعيد ثقتها الحضارية بنفسها، وأن تهجر تركيزها الفاشل على الخنق التنظيمي.

يظهر غياب الثقة بالنفس لدى أوروبا بشكل أوضح في علاقتها مع روسيا. فالحلفاء الأوروبيون يمتلكون تفوقًا واضحًا في القوة الصلبة مقارنة بروسيا وفق معظم المقاييس، باستثناء الأسلحة النووية. وبسبب حرب روسيا في أوكرانيا، أصبحت العلاقات الأوروبية مع روسيا متوترة بشدة، ويعتبر الكثير من الأوروبيين أن روسيا تهديد وجودي. إن إدارة العلاقات الأوروبية-الروسية ستتطلب انخراطًا دبلوماسيًا أمريكيًا كبيرًا، وذلك من أجل؛ إعادة إرساء شروط الاستقرار الاستراتيجي عبر القارة الأوراسية، وتقليل مخاطر اندلاع صراع بين روسيا والدول الأوروبية.

يمثّل إنهاء الأعمال القتالية في أوكرانيا سريعًا مصلحة أساسية للولايات المتحدة، وذلك من أجل؛ استقرار الاقتصادات الأوروبية، منع التصعيد غير المقصود أو اتساع نطاق الحرب، إعادة إرساء الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا، وتمكين إعادة إعمار أوكرانيا بعد انتهاء القتال، بما يضمن بقاءها دولة قابلة للحياة.

لقد أدت حرب أوكرانيا إلى نتيجة معاكسة لما هو متوقع، حيث زادت اعتماد أوروبا وخاصة ألمانيا على الخارج. فاليوم، تبني الشركات الكيميائية الألمانية بعضًا من أكبر مصانع المعالجة في العالم داخل الصين، باستخدام الغاز الروسي الذي لم تعد قادرة على الحصول عليه داخل ألمانيا. وتجد إدارة ترامب نفسها في مواجهة مع المسؤولين الأوروبيين الذين يحملون توقعات غير واقعية بشأن الحرب، والذين يستندون إلى حكومات أقلية غير مستقرة، وكثيرٌ من هذه الحكومات يدوس على المبادئ الأساسية للديمقراطية لقمع المعارضة. إن غالبية كبيرة من الأوروبيين ويريدون السلام، ولكن هذا لا ينعكس في السياسات، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى قيام تلك الحكومات بتقويض العمليات الديمقراطية. ويُعدّ هذا الأمر ذي أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة، لأن الدول الأوروبية لا يمكنها إصلاح نفسها إذا كانت عالقة في أزمات سياسية.

ومع ذلك، تظل أوروبا ذات أهمية استراتيجية وثقافية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة. فالتجارة عبر الأطلسي ما تزال إحدى ركائز الاقتصاد العالمي وأحد مصادر الازدهار الأمريكي. كما تبقى القطاعات الأوروبية من الصناعة إلى التكنولوجيا إلى الطاقة من الأقوى عالميًا. وتستضيف أوروبا أبحاثًا علمية رائدة ومؤسسات ثقافية عالمية المستوى. ولذلك، لا يمكننا التخلي عن أوروبا، لأن القيام بذلك سيكون هزيمة للذات ويتعارض جذريًا مع ما تهدف إليه هذه الاستراتيجية. يجب على الدبلوماسية الأمريكية أن تواصل الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية، وحرية التعبير، والاحتفاء الصريح بالشخصية والتاريخ الفردي لكل دولة أوروبية. وتشجّع الولايات المتحدة حلفاءها السياسيين في أوروبا على تعزيز هذا النهضة الروحية، كما أن تنامي نفوذ الأحزاب الأوروبية الوطنية يمنح بالفعل أسبابًا كبيرة للتفاؤل.

يجب أن يكون هدفنا مساعدة أوروبا على تصحيح مسارها الحالي. فنحن بحاجة إلى أوروبا قوية كي نتمكن من المنافسة بنجاح، ولكي تعمل معنا بتناغم لمنع أي خصم من السيطرة على القارة الأوروبية.

ترتبط الولايات المتحدة وبشكل مفهوم ارتباطًا عاطفيًا بالقارة الأوروبية، وبالطبع ببريطانيا وإيرلندا. وتُعد شخصية هذه الدول ذات أهمية استراتيجية أيضًا، لأننا نعتمد على حلفاء مبدعين، قادرين، واثقين، وديمقراطيين لإرساء ظروف الاستقرار والأمن. ونحن نريد العمل مع الدول المتناغمة معنا التي تسعى إلى استعادة عظمتها السابقة.

على المدى البعيد، من المرجّح تمامًا وخلال بضعة عقود على الأكثر، سيصبح بعض أعضاء حلف الناتو ذوي أغلبية غير أوروبية. وبالتالي، يبقى سؤالًا مفتوحًا ما إذا كانوا سيَرَون مكانهم في العالم، أو تحالفهم مع الولايات المتحدة، بالطريقة نفسها التي نظر بها الجيل الذي وقّع ميثاق الناتو.

يجب أن تُعطي سياستنا العامة تجاه أوروبا الأولوية لما يلي:

- إعادة إرساء شروط الاستقرار داخل أوروبا، وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا؛
- تمكين أوروبا من الاعتماد على نفسها والعمل كمجموعة من الدول المتحالفة ذات السيادة، بما في ذلك تحمّل المسؤولية الأساسية عن دفاعها، ومن دون أن تخضع لأي قوة معادية؛
- تعزيز المقاومة داخل الدول الأوروبية لمسار أوروبا الحالي؛
- فتح الأسواق الأوروبية أمام السلع والخدمات الأمريكية، وضمان معاملة عادلة للعمال والشركات الأمريكية؛
- بناء وتقوية دولاً سليمة في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية عبر الروابط التجارية، ومبيعات الأسلحة، والتعاون السياسي، والتبادلات الثقافية والتعليمية؛
- إنهاء التصوّر، ومنع الواقع بأن الناتو تحالف يتوسع بلا نهاية؛
- تشجيع أوروبا على اتخاذ إجراءات لمواجهة الفائض التجاري، وسرقة التكنولوجيا، والتجسس الإلكتروني، وغيرها من الممارسات الاقتصادية العدائية.

د. <u>الشرق الأوسط: نقل الأعباء وبناء السلام</u>

على مدى نصف قرن على الأقل، كانت السياسة الخارجية الأمريكية تُعطي الأولوية للشرق الأوسط فوق أي منطقة أخرى. والأسباب واضحة: فقد كان الشرق الأوسط لعقود أهم مورد للطاقة في العالم، وكان ساحة رئيسية للتنافس بين القوى العظمى، وكان مليئًا بالصراعات التي كانت تهدد بالامتداد إلى العالم الأوسع بل وحتى إلى سواحلنا.

اليوم، على الأقل اثنان من تلك العوامل لم يعودا قائمين. فقد أصبحت مصادر الطاقة أكثر تنوعًا بكثير، وأصبحت الولايات المتحدة مُصدِّرًا صافيًا للطاقة مرة أخرى. كما أن التنافس بين القوى العظمى قد تحوّل إلى تزاحم بين القوى الكبرى، تحتل فيه الولايات المتحدة الموقع الأكثر إثارة للإعجاب، مدعومًا بنجاح الرئيس ترامب في إحياء تحالفاتنا في الخليج، ومع شركائنا العرب الآخرين، ومع إسرائيل.

لا يزال الصراع هو الجانب الأكثر إزعاجًا في الشرق الأوسط، لكن حجمه اليوم أقل مما توحي به العناوين الإعلامية. إيران، القوة الأكثر زعزعة للاستقرار في المنطقة أُضعِفت بشدة نتيجة العمليات الإسرائيلية منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وكذلك نتيجة عملية "مطرقة منتصف الليل" التي نفذها الرئيس ترامب في يونيو ٢٠٢٥، والتي قلّصت بشكل كبير برنامج إيران النووي. أما الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ما زال معقدًا، لكن وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن الذي تفاوض عليه الرئيس ترامب قد مهد الطريق لتقدم باتجاه سلام أكثر ديمومة. وقد تم إضعاف الداعمين الرئيسيين لحماس أو ابتعدوا عن المشهد. وتظل سوريا مصدر قلق محتمل، لكن مع الدعم الأمريكي والعربي والإسرائيلي والتركي قد تتمكن من الاستقرار واستعادة دورها الطبيعي والإيجابي كلاعب محوري في المنطقة.

ومع قيام هذه الإدارة بإلغاء أو تخفيف سياسات الطاقة المقيِّدة، وارتفاع الإنتاج الأمريكي من الطاقة، ستتراجع الأسس التاريخية لاهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. وبدلاً من ذلك، سيصبح الشرق الأوسط مصدرًا ووجهةً متزايدة للاستثمارات الدولية، وفي قطاعات تتجاوز النفط والغاز بما في ذلك الطاقة النووية، الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الدفاعية. ويمكننا أيضًا العمل مع شركائنا في الشرق الأوسط لدعم مصالح اقتصادية أخرى، مثل: تأمين سلاسل الإمداد العالمية، وتعزيز الفرص لفتح أسواق ودية ومفتوحة في مناطق أخرى من العالم، مثل إفريقيا.

يُظهر شركاء الشرق الأوسط التزامهم بمكافحة التطرف، وهو اتجاه ينبغي للسياسة الأمريكية أن تواصل دعمه وتشجيعه. ولكن تحقيق ذلك يتطلّب التخلّي عن التجربة الأمريكية الخاطئة المتمثلة في توجيه اللوم والضغط على هذه الدول -وخاصة الملكيات الخليجية- لحملها على التخلي عن تقاليدها وأشكال حكمها التاريخية. ويجب علينا تشجيع الإصلاح والترحيب به عندما يظهر بطريقة طبيعية من الداخل، من دون محاولة فرضه من الخارج. أما الأساس لنجاح العلاقات مع الشرق الأوسط فهو قبول المنطقة وقادتها ودولها كما هي، والعمل معهم في مجالات المصالح المشتركة.

ستظل لدى الولايات المتحدة مصالح أساسية في ضمان، ألا تقع إمدادات الطاقة في الخليج في أيدي عدو مباشر؛ أن يبقى مضيق هرمز مفتوحًا؛ أن يظل البحر الأحمر صالحًا للملاحة؛ ألا يتحوّل الشرق الأوسط إلى حاضنة أو مصدر لتصدير الإرهاب ضد المصالح الأمريكية أو ضد الوطن الأمريكي؛ وأن تبقى إسرائيل آمنة. ويمكننا -ويجب علينا- التعامل مع هذه التهديدات أيديولوجيًا وعسكريًا، دون الانخراط في حروب "بناء الأمم" استمرت لعقود دون جدوى. لدينا أيضًا مصلحة واضحة في توسيع اتفاقيات أبراهام لتشمل مزيدًا من الدول في المنطقة وكذلك دولًا أخرى في العالم الإسلامي.

لكن الأيام التي كان الشرق الأوسط فيها يهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية، سواء في التخطيط بعيد المدى أو في التنفيذ اليومي، قد انتهت ولله الحمد. ليس لأن الشرق الأوسط لم يعد مهمًا، بل لأنه لم يعد ذلك المسبب الدائم للاضطراب والمصدر المحتمل لكارثة وشيكة كما كان في السابق. بل إنه اليوم يبرز كمنطقة شراكة وصداقة واستثمار، وهو اتجاه يجب الترحيب به وتشجيعه. في الواقع، فإن قدرة الرئيس ترامب على توحيد العالم العربي في شرم الشيخ سعياً إلى السلام والتطبيع ستُتيح للولايات المتحدة أن تعطي الأولوية أخيرًا للمصالح الأمريكية.

هـ. أفريقيا

لقد ركّزت السياسة الأمريكية في إفريقيا، ولوقت طويل جدًا، على تقديم ثم نشر الأيديولوجيا الليبرالية. وينبغي للولايات المتحدة بدلًا من ذلك أن تسعى إلى الشراكة مع دول مختارة بهدف تخفيف الصراعات، وتعزيز علاقات تجارية متبادلة المنفعة، والانتقال من نموذج المساعدات الخارجية إلى نموذج الاستثمار والنمو القادر على استثمار الثروات الطبيعية الوفيرة والقدرات الاقتصادية الكامنة في إفريقيا.

يمكن أن تشمل فرص الانخراط، التفاوض على تسويات للصراعات الجارية (مثل: الكونغو الديمقراطية-رواندا، السودان)، ومنع نشوب صراعات جديدة (مثل: إثيوبيا-إريتريا-الصومال)، إضافةً إلى اتخاذ خطوات لتعديل نهجنا في المساعدات والاستثمار (مثل: قانون النمو والفرص في إفريقيا). ويجب علينا أيضًا أن نظل حذرين من عودة النشاط الإرهابي الإسلامي في بعض مناطق إفريقيا، مع تجنّب أي وجود أو التزامات أمريكية طويلة الأمد هناك.

يجب على الولايات المتحدة أن تنتقل من علاقة قائمة على تقديم المساعدات إلى علاقة قائمة على التجارة والاستثمار مع إفريقيا، مع تفضيل الشراكات مع الدول القادرة والموثوقة التي تلتزم بفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأميركية. وتتمثل أقرب مجالات الاستثمار الأميركي في إفريقيا ذات العائد الجيد المحتمل، في قطاع الطاقة وتطوير المعادن الحرجة. إن تطوير تقنيات الطاقة النووية المدعومة أميركياً، والغاز النفطي المسال، والغاز الطبيعي المسال يمكن أن يحقق أرباحاً للشركات الأميركية ويساعد الولايات المتحدة في المنافسة على المعادن الحرجة وغيرها من الموارد.

انتهت الترجمة

أبو سعود